



منصة اللاجئين في مصر

قسم شرطة  
نصر النوبة

# الجريمة: إلتماس اللجوء في مصر

تقرير حالة حول الإحتجاز التسعفي  
والترحيل القسري لطالبي اللجوء  
الإريتريين

معسكر قوات الأمن

**أوقفوا الإحتجاز التعسفي والترحيل القسري!**

تلقت "منصة اللاجئين في مصر" معلومات من مصادر مطلعة وقيادات مجتمعية وعائلات تفيد باحتجاز الحكومة المصرية لأكثر من 200 طالب وملتمس لجوء إريتريين (رجال ونساء وأطفال) في مقرات احتجاز تابعة لوزارة الداخلية في محافظات (أسوان، البحر الأحمر).

يأتي هذا الاحتجاز على خلفية القبض عليهم/هن بعد دخولهم/هن الأراضي المصرية بشكل غير نظامي أملا في طلب اللجوء فيها وهربا من انتهاكات حقوق الإنسان في بلدهم/هن، والتي تتمثل في التجنيد الإجباري والخدمة الوطنية مدى الحياة. يمكن أن تتراوح الخدمة الوطنية من العمل الإداري إلى البناء والتدريب العسكري المتقدم، وليس لدى الإريتريين أي اختيار في هذا الشأن على الإطلاق. إضافة إلى أن نظام الخدمة المدنية برمته في إريتريا – المعلمون والأطباء والجميع لا يتقاضون رواتب مناسبة للعيش. قدر انتشار العبودية الحديثة في إريتريا بنحو 451,000 شخص في عام 2018 .

بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مصر في نهاية نوفمبر 2021 عن عدد اللاجئين المسجلين في مصر، يوجد 269,826 لاجئ ولاجئة مسجلين لدى المفوضية ومن بينهم 20,778 شخصا من إريتريا.

- أكثر من مائتي محتجزة/ة بمحافظة أسوان تزداد أوضاعهم سوءا يوما بعد يوم من بينهم أربعة وأربعون طفلا/ فتاة، وامرأة وضعت جنينها أثناء احتجازها ومازالت محتجزة مع رضيعها:

المحتجزين/ات في محافظة أسوان والذين تقدر القيادات المجتمعية عددهم بنحو أكثر من مائتي محتجزة/ة موزعين على مقرات احتجاز مختلفة منذ بداية اعتقالهم/هن (معسكر قوات الأمن المركزي بالشلال، قسم شرطة كوم إمبو، قسم شرطة دراو، قسم شرطة نصر النوبة)، وجميعهم/هن تم اعتقالهم/هن بعد دخولهم/هن الأراضي المصرية لتقديم طلبات لجوء، العدد الأكبر منهم/هن تم اعتقالهم/هن خلال عام 2021 كما أن بعضهم/هن محتجزين منذ عام 2019 و2020.



مواقع مراكز احتجاز طالبي وطالبات اللجوء في محافظة أسوان

بحسب ما وثقته "منصة اللاجئين في مصر" فإن المحتجزين لم يتوفر لهم أي من شروط وضمانات المحاكمة العادلة، حيث أنهم/هن لم يتم إبلاغهم/هن بالتهم الموجهة إليهم/هن، كما لم يتم عرضهم/هن على جهات تحقيق مستقلة، وبحسب ما ذكره المحتجزون/ات وذويهم فإنهم لم يعرضوا/ن على محكمة، كما لم يتم السماح لهم/هن بتوكيل محامي لتمثيلهم وتقديم الدفاع القانوني عنهم/هن، ولم تعين السلطات محامي لتقديم حق التمثيل القانوني.

طلب المحتجزون/ات مرات عدة تمكينهم/هن من تقديم طلبات لجوء للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكن قوبلت طلباتهم بالرفض من سلطات مقرات الاحتجاز.

يعيش المحتجزون والمحتجزات في ظروف احتجاز لا إنسانية، حيث يتم احتجازهم/هن في زنازين ضيقة بأعداد كبيرة، لا يتم تقديم طعام مناسب لهم/لهن، كما لم يحصل أي من المحتجزين/ات على أي نوع من أنواع الرعاية الطبية أو النفسية، ولا يسمح لهم بالتريض خارج الزنازين أو الوقوف تحت أشعة الشمس، كما أن لم يسمح بزيارتهم/هن إلا على فترات طويلة.

زادت أوضاع الاحتجاز سوءا منذ الرابع عشر من نوفمبر 2021 الماضي، حيث تعرضت محافظة أسوان في ذلك الوقت لسيول وأمطار شديدة تسببت في ظهور العديد من [العقارب السامة في محافظة أسوان](#) وتسببت في لدغ و تسمم المئات في المحافظة، كما تسببت السيول في غرق الزنازين في أقسام الشرطة ووفاة مجندين بالأمن المركزي بمعسكر الشلال، في هذا الوقت كانت زنازين قسم شرطة دراو قد وصلت المياه إليها ومع خوف المحتجزين/ات طالبوا ادارة مقر الاحتجاز بإخراجهم خارج الزنازين وهو ما قوبل من قبل إدارة القسم بالاعتداء البدني عليهم/هن مما تسبب في إصابات لعدد منهم وتعرض أحدهم لكسر في الذراع.

على إثر السيول التي اجتاحت محافظة أسوان قامت سلطات مديرية الأمن بمحافظة أسوان بنقل المحتجزين في قسم شرطة كوم امبو وفي معسكر قوات الأمن المركزي بالشلال إلى قسم شرطة دراو ليزيد التكدر في الزنازين الموجودة هناك، ومازال هناك أكثر من خمسة وعشرين محتجزة/ة في قسم شرطة نصر النوبة بمحافظة أسوان.

من بين المحتجزين/ات أربعة وأربعين 44 طفل/ فتاة تحت سن الثامنة عشر، وبحسب ما وثقته منصة اللاجئين في مصر فإن الأطفال محتجزين في ظروف غير إنسانية وغير مطابقة للمعايير المتعلقة باحتجاز الأطفال في القانون المصري أو المواثيق الدولية المنظمة لذلك، حيث يتم إحتجازهم/هن في أماكن مخصصة للبالغين، كما لا يتم تقديم أي نوع من أنواع الرعاية الطبية والنفسية لهم/هن، كما أن الطعام المقدم لهم/هن غير كافي من الناحية الكمية وغير مناسب من الناحية النوعية حيث لا يعطي قيمة غذائية صحية مناسبة للمحتجزين/ات خاصة الأمهات والأطفال.

وكان مصدر مطلع حول وضع الأطفال/الفتيات المحتجزين/ات الأربعة وأربعون في محافظة أسوان قد صرح لمنصة اللاجئين في مصر أن المنظمات الدولية العاملة في مصر لديها بلاغات وشكاوى من العائلات والقيادات المجتمعية حول وضع الأطفال الإريتريين المحتجزين منذ بداية إحتجازهم/هن، من هذه المنظمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وهيئة إنقاذ الطفولة SAVE THE CHILDREN ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

يونيسيف UNICEF "ولكن تم إعتبار وضعهم خاص وحساس للغاية بسبب أنهم تم القبض عليهم بسبب دخولهم غير النظامي".

وبحسب المصدر فإن المنظمات التي تم إبلاغها حول الوضع الغير إنساني للأطفال المحتجزين قد قامت بتنظيم اجتماعات لمناقشة وضع المحتجزين/ ات ولكن لم تتدخل بأي شكل أو أي نوع من أنواع التدخل حتى الآن، وكان القرار في النهاية أن المنظمات الدولية المذكورة سوف تقوم بالتعاون مع بعض "الشركاء المحليين" لتقديم مساعدات إنسانية لهم/هن في مقرات الاحتجاز، كما لم يصدر أي تحرك بخصوص تمكين المحتجزين/ات من تقديم طلبات اللجوء أو مخاطبة الحكومة المصرية للمطالبة بالإفراج عنهم/هن.

من بين المحتجزات بقسم شرطة دراو التابع لمديرية أمن محافظة أسوان فتاة تم اعتقالها في يونيو 2021 وكانت في ذلك الوقت حامل، ووضعت بعد احتجازها، بحسب ذويها فقد تم إخراجها من مقر الاحتجاز إلى المستشفى للولادة وبعد ولادتها قامت سلطات الأمن بإعادتها إلى مقر الاحتجاز مرة أخرى دون توفير رعاية طبية مناسبة لها ولمولودها في الشهور الأولى من الولادة.

- بالتعاون مع السفارة الإريترية بالقاهرة سلطات وزارة الداخلية تبدأ في إجراءات استخراج وثائق سفر اضطرارية ل 53 محتجزة/ة وترفض تمكينهم من إجراءات التماس اللجوء، في خطوة أولية لتجهيز ترحيلهم:

بتاريخ 5 ديسمبر 2021 الجاري قامت سلطات وزارة الداخلية بنقل 49 محتجزة/ة من بينهم أكثر من سبعة أطفال قاصرين تحت سن الثامنة عشر مع ذويهم، من قسم شرطة دراو إلى مقر احتجاز في مدينة 15 مايو - جنوب شرق مدينة حلوان على بعد 35 كيلومتر جنوب العاصمة القاهرة، وهو قسم ترحيلات تابع لوزارة الداخلية، وذلك بغرض عرضهم على السفارة الإريترية بالقاهرة على الرغم من إبداء المحتجزين/ات رفضهم/هن التام لهذا الإجراء مؤكداً أنهم/هن في حالة عودتهم/هن إلى إريتريا سوف يتعرضوا/ن لانتهاكات كبيرة، ولكن لم تعير السلطات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية أي اهتمام أو تجاوب مع هذا الرفض وهذا التحذير و لطلباتهم وطلبات ذويهم/هن من تمكينهم/هن من إجراءات تقديم التماس اللجوء، كما أخبرهم مسؤولي مقر الاحتجاز من رجال الشرطة أنه صدر قرار بإبعادهم عن مصر وسوف يتم إنهاء إجراءات ترحيلهم/هن في الأسابيع القادمة.

بحسب ما رصدنا فإن المحتجزين تم عرضهم/هن بالفعل على السفارة الإريترية بالقاهرة وطلب منهم/هن التوقيع على بعض الأوراق وهو ما رفضه المحتجزون/ات، وبعدها قامت السلطات بإعادتهم إلى مقر احتجازهم/هن في مدينة 15 مايو في ظروف سيئة للغاية وفي زنازين مكدسة ولا يتم توفير طعام لهم/هن كما أن الطعام والاحتياجات التي تقوم الأسرة بتسليمها إلى رجال الشرطة في القسم يتم سرقة معظمها من أفراد الشرطة المسؤولين قبل وصولها للمحتجزين/ات، وقامت السلطات صباح يوم 16 ديسمبر 2021 بنقلهم من حلوان وتوزيعهم على مقرات احتجاز في محافظتي أسوان والأقصر حيث وصلوا هناك في صباح يوم 17 ديسمبر 2021.

وفي صباح 20 ديسمبر قامت سلطات الأمن بنقل أربعة محتجزين آخرين من قسم شرطة دراو ومن المتوقع عرضهم هم أيضا على السفارة الإريترية بالقاهرة في الأيام القادمة.

### ● خطوة لتنفيذ عملية الترحيل:

بحسب تحليل الباحثين في منصة اللاجئين في مصر، فإن خطوة نقل المحتجزين/ات لاستخراج وثائق سفر لهم/هن من السفارة الإريترية بالقاهرة هي بداية الإجراءات للقيام بعملية ترحيل قسري لهم/هن - وهو ما أبدى المحتجزون/ات تخوفهم/هن الشديد منه -.

يوضح باحثو المنصة أن نفس الإجراءات والمنهجية المتبعة مع الـ 49 محتجز/ة سابقى الذكر حدث لخمس عشرة ملتمس/ة لجوء قبلهم/هن وانتهت هذه الإجراءات بالترحيل القسري لهم/هن، ففي 18 نوفمبر 2021، قامت السلطات المصرية [بترحيل سبعة من طالبي اللجوء قسرا إلى إريتريا](#). وقبل ذلك أيضا في 31 أكتوبر 2021، [رحلت السلطات قسريا ثمانية طالبي لجوء إلى إريتريا](#)،

وكان خبراء أمميين في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد أصدروا بيانا أمميا في 19 نوفمبر 2021، انتقدوا فيه تعرض هذه المجموعة من طالبي اللجوء للاحتجاز التعسفي لأكثر من عامين، والإعادة القسرية إلى إريتريا دون أي تقييم فردي لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتعرضون لها عند عودتهم. ووصي الخبراء الحكومة المصرية على الوقف الفوري لترحيل طالبي وطالبات اللجوء الإريترين. ومراجعة سياسات الدولة في حال طرد المواطنين الإريترين دون إجراء أي تقييم للمخاطر الكبيرة المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والاختفاء والتعذيب وسوء المعاملة في إريتريا.

الخمسة عشر جميعهم/ن ينتمون لنفس العائلة وكانوا محتجزين قبل الترحيل في مصر لمدة عامين بدون سند قانوني وفي ظروف لا إنسانية بسبب الدخول غير النظامي إلى مصر، وكان بينهم أطفال ونساء وأصحاب أمراض مزمنة تحتاج إلى أدوية وتدخل جراحي - لم يتم تمكينهم/هن من إجراءات التماس اللجوء، كما تم احتجازهم/هن في ظروف سيئة للغاية وغير إنسانية بقسم شرطة القصير التابع لمديرية أمن البحر الأحمر لم يحصلوا/ن فيها على أي رعاية طبية طوال مدة احتجازهم/هن

لا توجد أي معلومات عن الخمسة عشر ملتمس لجوء الذين تم ترحيلهم/هن ولم يُشاهدوا منذ ترحيلهم قسرا إلى مطار أسمره وغير معلوم مصيرهم/هن حتى الآن.

### ● خطر الترحيل الوشيك يهدد 21 لاجئ/ة محتجزين/ات في محافظة أسوان في الأيام القادمة:

كانت منصة اللاجئين في مصر قد وثقت أن السلطات المصرية بالتعاون مع السفارة الإريترية بالقاهرة قد أصدرت بالفعل وثائق سفر لإحدى عشر لاجئ/ة ولاجئة بينهم أطفال ونساء، وقامت السفارة الإريترية بإبلاغ ذويهم/هن أنه صدر قرار بترحيلهم وسوف يتم تنفيذه خلال الأيام القادمة دون تحديد موعد، كما تم إبلاغ المحتجزين/ات من قبل سلطات مقر الاحتجاز بنفس المعلومات.

وكانت منصة اللاجئين قد وثقت هذه المعلومات من خلال معاينة وثائق السفر التي تم استخراجها بالفعل للمحتجزين، كما عاينت المنصة أيضا الطلبات التي تم تقديمها لإدارة الجوازات والهجرة والجنسية التابعة لوزارة الداخلية من ذوي بعض المحتجزين/ات المقيمين/ات في مصر والذين لديهم محل تصاريح إقامة ومحل إقامة ثابت ومعلوم من السلطات، ولكن تم رفض الطلبات المقدمة برغم توقيعها وختمها من السفارة الإريترية بالقاهرة لتأكيد صلة القرابة بين مقدمي الطلبات وذويهم/هن المحتجزين/ات.

### ● ليس المحتجزون/ات في محافظة أسوان المهديين/ات بالترحيل فقط:

بحسب ما وثقته "منصة اللاجئين في مصر" فإن [الحكومة المصرية تحتجز أيضا طالبي لجوء إريتريين](#) (ألم تسفاي أبراهام و كيبروم أدهانوم) منذ 2012 و 2013 بشكل تعسفي دون أي أساس قانوني أو إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء في مصر في سجن القناطر بمحافظة القليوبية في ظروف إنسانية سيئة للغاية، ويواجه الإثنان خطر الإعادة القسرية إلى إريتريا في أي

## الجريمة: إلتماس اللجوء في مصر

وقت، وسيتعرضان في تلك الحالة لخطر الاختفاء القسري والتعذيب والتجنيد الإجباري الأشبه بنظام العبودية.

واعتقلت السلطات المصرية ألم تسفاي البالغ من العمر 42 عاما في المنطقة الحدودية مع ليبيا قرب مدينة السلوم في 10 مارس 2012 ليتم احتجازه في محافظة مرسى مطروح ثم نقله بعدها إلى سجن القناطر الخيرية، بينما اعتقلت السلطات كيروم أدهانوم، 37 عاما، في 30 ديسمبر 2013 في محافظة شمال سيناء حيث كان مختطفا من احدى عصابات الإتجار بالبشر، ثم تم نقله بين عدة مقرات احتجاز عسكرية غير رسمية بين محافظتي شمال سيناء والإسماعيلية وفي النهاية تم نقله إلى سجن القناطر الخيرية هو أيضا، ومازالا محتجزين حتى الآن.



سجن القناطر الخيرية

وبحسب محامي متطوع حاول تقديم الدعم القانوني لهما فإنه لم يتم توجيه تهمة إليهم بارتكاب أي جريمة جنائية منذ ذلك الحين، تعرضا المحتجزان لضغوط متكررة لإجبارهما على التوقيع على أوراق طلب العودة "الطوعية" إلى إريتريا من قبل المسؤولين في إدارة الهجرة بوزارة الداخلية ولكنهما رفضا مرات عديدة، كما قامت السلطات المصرية باستخراج وثائق سفر لهما من السفارة الإريترية بالقاهرة تمهيدا لترحيلهما قسرا، وفي منتصف سبتمبر الماضي حاولت السلطات الأمنية ترحيلهما، ولكن بعد حملة مناصرة كبيرة تراجعت السلطات عن عملية الترحيل.

ازدادت أوضاع المحتجزين الإريترين ( أبراهام وأدهانوم ) سوءا منذ يوليو 2020 حينما [خاطب خبراء الأمم المتحدة الحكومة المصرية](#) للإفراج عنهما وتمكينهما من تقديم طلبات اللجوء، حيث منعت عنهم الزيارات الخيرية، وتم تجريدهم من متعلقاتهم الشخصية عدة مرات، كما قامت سلطات الأمن بتعذيبهما عدة مرات بالاعتداء بالضرب وتقييد الأيدي وإجبارهما على التوقيع على أوراق باللغة العربية ولم يسمح لهما بمعرفة محتوى الأوراق التي قاما بالتوقيع عليها.

تقدم خبراء أمميون بشكاوى للحكومة المصرية مرتين بخصوص حالة السجينين الأولى في يوليو 2020 والأخيرة في 10 سبتمبر 2021. ردت الحكومة المصرية في 26 أغسطس 2020 على خطاب الشكاوى الأولى بأنها سوف تحاول إيجاد حل. لكن لم تكن هناك ردود أخرى بعد ذلك وما زال الرجلان قيد الاحتجاز ومهددين بالترحيل حتى الآن.

ولم ترد الحكومة المصرية على خطابات وتوصيات [المنظمات الدولية](#) والمحلية التي تطالب بوقف عملية الترحيل وإخلاء سبيل الرجلين وتمكينهما من التسجيل لدى مفوضية اللاجئين في مصر.

وحتى الآن لازالت السلطات المصرية تحتجز ثلاثة ملتمسي لجوء إريترين منهم طفل 3 سنوات مع والده في قسم شرطة القصير التابع لمحافظة البحر الأحمر جنوب شرق البلاد، وذلك منذ إعتقالهم في أكتوبر 2019 بعد دخولهم مصر بصورة غير نظامية، ومن وقتها وهم محتجزون في ظروف لا إنسانية وبدون توفير أي نوع من الرعاية الطبية وبدون توفير أي من شروط المحاكمة العادلة، كما أبلغتهم سلطات مقر الاحتجاز أن السلطات سوف تقوم باستخراج وثائق سفر لهم في الأيام القادمة لإنهاء ترحيلهم قسرا إلى إريتريا، ولم يتم تمكينهم/هن أيضا من تقديم إلتماس لجوء أو البدء في الإجراءات.



قسم شرطة القصير التابع لمحافظة البحر الأحمر جنوب شرق البلاد

- أين دور مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة في هذه الحالة؟:

حيث أن مصر موقعة ومصدقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين لعام 1951، وهي الصك القانوني الدولي الأساسي الذي يضع إطار لحماية اللاجئين وانضمت إلى الاتفاقية في عام 1981. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التواجد في مصر والعمل فيها منذ عام 1954 بموجب مذكرة تفاهم لا تزال سارية المفعول وحتى الآن، وبموجب مذكرة التفاهم

أسندت الدولة المصرية معظم مسؤولياتها المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين من (تحديد الهوية والتسجيل وتقديم المساعدات إضافة إلى إعادة التوطين).

وبالنظر للوضع الإنساني السيء للغاية والوضع القانوني الذي لا تتلزم به السلطات المصرية بأدنى معايير مراعاة حقوق الإنسان وقواعد العدالة والإنصاف وحماية حقوق اللاجئين/ات الإريتريين/ات ممن تم إلقاء القبض عليهم/هن بسبب الدخول بصورة غير نظامية، كما لا تمكنهم/هن السلطات المصرية من تقديم طلبات اللجوء، وفي ظل هذه الظروف لا يظهر أي دور فاعل وحقيقي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الدعم المناسب للمحتجزين/ات أو التدخل للإفراج عنهم/هن أو توفير المساعدات الإنسانية لهم/هن ولعائلاتهم/هن - بحسب العديد من شهادات المحتجزين/ات وذويهم ممن تم التوثيق معهم.-

بينما لم يصدر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر أي تعليقات حتى الآن على عمليات الترحيل القسري التي تمارسها السلطات المصرية أو ممارسات احتجاز طالبي/ات اللجوء بدون سند قانوني، رغم علم المفوضية بعمليات الترحيل قبل وقوعها والعلم باحتجاز عشرات طالبي/ات اللجوء بدون سند قانوني، كما قامت منصة اللاجئين سابقا بإرسال تحذيرات للمفوضية السامية للأمم المتحدة مكتب مصر حول عمليات الإحتجاز التعسفي والترحيل القسري للاجئين الإريتريين دون تلقي أي رد.

وكانت المسؤولة الإعلامية بمكتب المفوضية في مصر رضوى شرف صرحت لموقع "[مدى](#) مصر" بعد وقوع عمليات الترحيل أن المفوضية "علمت باحتجاز المعتقلين المعنيين غير المسجلين لديها والمفوضية على استعداد للقاء المحتجزين المعنيين لتقييم مطالبتهم بالحماية. حتى الآن، لم يتم منح المفوضية حق الوصول إليهم وتواصل المفوضية دعوة السلطات المصرية للوصول إلى أي محتجز يطلب اللجوء لتقييم مطالبته بالحماية الدولية"

### ● عداية ضد طالبي وطالبات اللجوء الإريتريين منذ عام 2019:

في 21 يوليو 2019، تجمع المئات من اللاجئين واللاجئات بشكل سلمي أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمدينة السادس من أكتوبر للتعبير عن احتجاجهم/هن ضد المعاملة غير الإنسانية التي يتعرضون/ن لها في مصر والمطالبة بتوفير مزيد من الحماية والمساعدات الإنسانية لهم/هن والنظر بجدية في طلبات إعادة التوطين المقدمة منهم/هن.

لم يستجب موظفو المفوضية السامية للأمم المتحدة في القاهرة لطلبات المحتجين أو يستمعوا لشكاويهم/هن.

بينما قامت قوات الأمن بفض التجمع بالقوة المفرطة مستخدمين في ذلك الضرب والاعتداء وقنابل الغاز المسيل للدموع وسط الجموع التي كان من بينها أسر وأطفال ومرضى، مما تسبب في إصابة العشرات بكدمات متفرقة والعديد من حالات الاختناق، كما قامت باعتقال أكثر من تسعين لاجئ/ة وملتمس/ة لجوء بشكل عشوائي، بعد وقت قصير وفي صباح اليوم التالي قامت السلطات بالإفراج عن معظم المحتجزين/ات بعد التحقيق معهم/هن من الأجهزة الأمنية بينما قامت أجهزة الأمن بتقديم خمسة منهم إلى النيابة العامة للتحقيق معهم بتهمة التجمهر والتظاهر بدون تصريح وقطع الطريق والاعتداء على قوات الأمن، وظل الخمسة قيد الاحتجاز حتى تم الإفراج عنهم بضمان مالي ( كفالة ) في 27 أكتوبر 2019.

منذ ذلك الحين وعلى ما يبدو لنا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر لم تتمكن من ضمان سلامة وأمان طالبي/ات اللجوء واللاجئين/ات الإريتريين في مصر. ولم يتم اتخاذ خطوات فعالة لإعادة توطين اللاجئين واللاجئات في بلد ثالث حيث سيحصلون على الحماية القانونية والاجتماعية، ومازالت أوضاعهم/هن من سيء لأسوء.

وبحسب أحد القيادات المجتمعية، أنه وقبل يوليو 2019 كانت الحكومة المصرية تسمح بتسجيل ملتسمي اللجوء الإريتريين الذين يتم إلقاء القبض عليهم أثناء الدخول إلى مصر بصورة غير نظامية، " ولكن بعد أن تظاهر اللاجئون واللاجئات الإريتريون في ذلك الوقت، بدأت الحكومة المصرية في رفض تمكين وصول المحتجزين/ات لإجراءات اللجوء بسبب الدخول الغير نظامي " وأضاف القيادي المجتمعي " لا يمكن اعتبار هذا إلا انتقاما واضحا من مطالبة اللاجئين الإريتريين بحقوقهم المتمثلة في الحماية والمساعدات الإنسانية خاصة في ظروف اقتصادية صعبة يعيشها اللاجئون بكل جنسياتهم في مصر في السنوات الأخيرة".

#### ● عشرات الآلاف من المحتجزين من جنسيات مختلفة على الحدود المصرية دون توضيح لأي معلومات او إجراءات:

بحسب بيانات قوات حرس الحدود التابعة للجيش المصري، فإن السلطات العسكرية قامت بتوقيف أكثر من 42,648 مهاجر ومهاجرة من جنسيات مختلفة ما بين عام 2019 وحتى النصف الأول من 2021.

توضح بيانات قوات حرس الحدود أنه ومنذ عام 2016 وحتى النصف الأول من 2021 كان عدد الذين تم إيقافهم بسبب الدخول أو الخروج بصورة غير نظامية أكثر من ثمانين ألف من جنسيات مختلفة، وأصدر الجيش المصري بيانين هذا العام خلال شهري (فبراير وإبريل 2021) يعلن فيهما أنه "تم التصدي لعمليات هجرة غير رسمية وتوقيف 6490 شخص"، جميع البيانات كل عام تصدر بدون توضيح ما الذي حدث للأشخاص الذين أوقفوا، هل مات أحد ما؟ كم شخص تم ترحيله؟ كم شخص رهن الاحتجاز؟ ما هي الإجراءات المتبعة عند توقيف الأشخاص؟ وما الذي يحدث معهم بعد توقيفهم؟ وما هي ظروف الاحتجاز؟

بحسب ما وثقته منصة اللاجئين في مصر فإن ملتسمي/ات اللجوء في حالة توقيفهم/هن في المناطق الحدودية ( بحسب القانون العسكري) أو في المناطق المتاخمة للحدود ( بحسب قرار رئيس الجمهورية 444 لسنة 2014 ) يتم عرضهم/هن على النيابة العسكرية ثم إحالة أوراقهم/هن للمحكمة العسكرية - وهي محكمة استثنائية - والتي تقضي بالحكم بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ والإحالة إلى الجهة الإدارية المختصة، وبحسب حالات سابقة فإن الجهة الإدارية المختصة التي تقوم بإصدار القرار في هذه الحالة هي " جهاز الأمن الوطني" التابع لوزارة الداخلية في حين يتم وضع المحتجزين على ذمة " قطاع الجوازات والهجرة والجنسية" التابع لنفس الوزارة.

بحسب القيادات المجتمعية فإن الأجهزة الأمنية قبل 2019 كانت تقوم بالإفراج عن المحتجزين/ات بعد فترة من الاحتجاز وانتهاء المحاكمة وتمكنهم من تقديم التماس اللجوء أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خاصة إذا كان المحتجزون/ات مجموعة من أسرة واحدة، ولكن بعد 2019 ترفض السلطات الأمنية تمكين المحتجزين/ات من إجراءات طلب اللجوء بسبب الدخول غير القانوني، وفي 2021 بدأت السلطات في ترحيلهم قسرا إلى إريتريا، ومازال العشرات من المحتجزين/ات محتجزين ومهددين بالترحيل.

تدين منصة اللاجئين في مصر المنهجية التي تتبعها السلطات المصرية من توقيف ملتسمي اللجوء الإريتريين وتعريضهم لظروف احتجاز غير قانونية وغير رسمية دون التمكن من حق التمثيل والدفاع القانوني أمام السلطات وفي بعض الأحيان إحالة الأشخاص لمحاكم عسكرية استثنائية ورفض تمكينهم/هن من تقديم طلبات اللجوء أمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و تخييرهم بين قبول الترحيل أو الاحتجاز المطول بدون مبرر قانوني ثم الترحيل القسري هو مخالفة لكل المعاهدات والمواثيق التي وقعت وصدقت عليها مصر والتي تمنع

العقاب بسبب الدخول غير القانوني، كما أن الترحيل القسري لملتمسي اللجوء والتهديد به وتنفيذه هو انتهاك صارخ للقانون الدولي وإخلال بالالتزامات الدولية والإقليمية لمصر.

ندعو السلطات المصرية للالتزام بمسؤولياتها وواجبتها الدولية والإقليمية والإفراج الفوري عن ملتمسي وملتمسات اللجوء المحتجزين من جميع الجنسيات والتوقف الفوري عن أي خطط أو تجهيزات لعمليات ترحيل إلى بلاد يخشى فيها على سلامة وأمن الأفراد. كما نطالب السلطات بالإفراج الفوري عن المحتجزين والمحتجزات وضمان سلامتهم الجسدية ومعاملة طالبي اللجوء بطريقة تضمن الكرامة الإنسانية، واستبدال الاحتجاز بتدابير أخرى وضعتها المواثيق الدولية للتحقق من هويات ملتمسي/ات اللجوء في هذه الحالات دون انتهاك حقوقهم/هن وتمكينهم من إجراءات تقديم طلبات اللجوء مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر.

كما نحث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر على التحرك من أجل تغيير السياسات التي تنتهك حقوق اللاجئين واللاجئات، والعمل على تمكين ملتمسي/ات اللجوء المحتجزين/ات من إجراءات التسجيل وطلب اللجوء، وتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة لهم/هن ولعائلاتهم/هن، والتدخل العاجل لتقديم الإغاثة اللازمة للمحتجزين/ات حالياً.